

# المجتمع ومستويات تحليله

## دراسة في المنهج

د. عبدالله إبراهيم

سوف نحاول في هذه الدراسة رسم معالم الطريق المؤدية إلى القطع Rupture مع نظرية «العوامل» في ترتيبها لمختلف العلوم الإنسانية حسب عوالم متعددة يحوي كل واحد منها عدداً من الظواهر الخاصة التي تتم معالجتها بواسطة طرق وتقنيات متخصصة، فيستقل علم الاجتماع في هذه الحالة عن علم النفس الاجتماعي وعلم النفس... والانتقال إلى الحقل النظري والمنهجي الخاص بمستويات التحليل، مع ما يوجهننا إليه من تمييزات تفترض واقعاً واحداً يمكن النظر إليه من زوايا مختلفة، ومعالجته إرتكازاً على مقاربات متنوعة ومتكاملة.

إن ما نقصده بفكرة مستويات التحليل هو التالي: يقدم الواقع المجتمعي نفسه على مستويات متميزة حيث يرتبط وجود الموضوع عند أي مستوى منها بمتطلبات الفهم والتفسير ومدى دقتها وفعاليتها. ولا يعود التمييز بين المستويات إلى الميدان المدرّس بقدر ما يعود إلى غط من المقاربات يختص كل واحد منها بمستوى من المستويات المتميزة. وهكذا يختلف السلوك الاجتماعي العام عن مجموع المسالك الفردية، كما يتميز المجتمع الكلي عن تجاور الجماعات التي تشكله.

هذا التوجه الذي ندعو إليه يرتكز، في إطار فهمه لميدان العلم وموضوعه، على الأسس التالية:

«تبنّي وجهة النظر موضوع العلم»<sup>(1)</sup>.

«الملموس هو الملموس لأنه تركيب لتحديدات عديدة، أي لأنه وحدة التنوع. ومن أجل ذلك يبدو، في الفكر، عملية تركيب Synthèse ونتيجة وليس نقطة انطلاق رغم أنه نقطة الإنطلاق الحقيقية، وبالتالي نقطة انطلاق الحدس والتصور»<sup>(2)</sup>.

«لا تشكل الروابط الواقعية بين الأشياء مبدأ رسم الحدود الفاصلة لمختلف الميادين العلمية وإنما الروابط المفاهيمية بين القضايا»<sup>(3)</sup>.

قد تكون فكرة مستويات التحليل بديهية وأولية، وقد تثير ردة فعل حول مبرر الكتابة عنها وحول بساطتها الظاهرية المفرطة.

في إجابتنا على هذا النوع من ردود الفعل نقول أن الكلام المنهجي لا يكتسب صفته العلمية إلا بمقدار تحوله إلى أدوات تتم بلورتها في البحث التطبيقي، وبمقدار انخراطه ضمن ما يسميه بورديو L'habitus scientifique<sup>(14)</sup> أي جملة المبادئ الأساسية التي ينطلق منها الباحث وتكوّن لديه ما يشبه العادات أو المواقف الذهنية التي تمكنه من تحديد السلوك العلمي الملائم لكل وضعية ملموسة أو تحديد سلوكه الخاطئ عند الوقوع فيه.

من خلال هذا الفهم، بإمكاننا تلمس الانحرافات النظرية والمنهجية التي تعاني منها غالبية الدراسات المنجزة حول مختلف قضايا الواقع المجتمعي المحلي:

#### أ - الخلط بين الاحتمالي والضروري في التفسير

- الملموس، الواقعي، المُشخّص Leconcret كلها تعابير تشير إلى مستوى الظواهر، حيث تتتابع كليات غنية بمحددات متنوعة، وحيث تتعدد الروابط والعلاقات بين خصائص الموضوع إلى درجة يصعب حصرها. بهذا المعنى يقال أن الواقعة هي عبارة عن حصيلة مضمرة لتقاطع كل المحددات في الملموس.

إن التفسير عند هذا المستوى لا يمكن أن يكون إلا احتمالياً، فالمحددات متنوعة والتفسيرات مختلفة وكلها صحيحة، والمقاربات الممكنة متعددة.

- أما التفسير الضروري فيفترض بادی ذي بدء حسم الإشكالية التالية: هل المجتمع هو عبارة عن جمع من الأشخاص الأحرار يتصرفون وفق دوافعهم الداخلية ولا يخضعون لأية ضغوطات بنوية، أم أن «المجتمع بأشكاله وظواهره وتجمعاته وأفراده هو نتاج لروابط ضرورية rapports nécessaires بنيوية ولمحددات مستقلة عن إرادة البشر»<sup>(5)</sup>.

وإذا كان الكلام عن الروابط الضرورية يشتمل على معنى الحتمية، فإنه لا يعني بأي شكل من الأشكال حتمية ميكانيكية جامدة تنزل نحو موقف تنظر من خلاله إلى الوقائع الاجتماعية وكأنها قوة خارجية منفصلة عن الأفراد والجماعات الذين يكوّنون المادة الأساسية في المجتمع، أو حتمية لا تتمتع بحُد أدنى من العلمية والدقة يركز على نظرة ترى الوقائع الاجتماعية متنافرة متناقضة في حركة دائمة وصيرورة تتفاعل ضمنها القوى الاجتماعية المتصارعة والمتكاملة.

إن إلقاء نظرة خاطفة على النتاج الفكري لمختلف العلوم الإنسانية تجعلنا نحسم التساؤل باتجاه التفتيش عن الروابط الضرورية، مهما كانت طبيعة الحقل النظري الذي ننتمي إليه: من مدرسة علم الاقتصاد السياسي الكلاسيكي وعلم الاقتصاد الحديث إلى الماركسية، ومن مختلف مدارس علم الاجتماع عند دوركايم وتيبر وبارسونز إلى المدرسة البنوية عند ليفي ستروس والتوسير ولاكان وبوردو. . . الخ.

على أساس هذا التحديد للضروري في التفسير، يبرز الخطأ النظري والمنهجي الفادح الذي يتجلى في حصر فكرة الروابط الضرورية بمدرسة واحدة من المدارس، وبالاتجاه المادي التاريخي على الأخص، فيصبح الكلام عنها وكأنه ينتمي إلى هذا التيار الفكري دون غيره. كما تؤدي الحساسية المفرطة التي يمتلكها العديد من الباحثين تجاه الفكر المادي إلى الخلط بين الاحتمالي والضروري، فتصبح احتمالية التفسير هي البديل وهي السلاح الفعّال للمواجهة الأيديولوجية معه.

«إن استقرأت الفكر المعاصر في الربع الأخير للقرن العشرين اخترقت وما تزال تخرق دائرة اليقين الحتمي باتجاه اليقين الاحتمالي»<sup>(6)</sup>.

### ب - تقديم الاحتمالي في التفسير على أنه التفسير الضروري.

ينبغي التمييز بين المحددات الفعلية والعلاقات الإحصائية.

- المحددات الفعلية هي الروابط النظرية الضرورية بين بعض خصائص الملموس الأساسية. أما عملية البناء النظري لهذه المحددات فتتم بتجريد الواقع وتنظيره بواسطة المفاهيم.

- العلاقات الإحصائية بين مختلف الخصائص هي علاقات لا متناهية نلاحظها بشكل عفوي في الواقع

الملموس.

عندما يحل الخلط محل التمييز، يميل بعض الدراسات إلى اعتماد الإحصاء كوسيلة قفز مباشر إلى تفسير سريع يبدو سهلاً جداً في حالات كثيرة. كيف يتبدى ذلك على صعيد البحث الميداني؟

نفي المبدأ الضروري في التفسير والتفتيش عن معطيات يمكن التحقق منها إحصائياً، فتحول روابط العالم الاجتماعي الضرورية إلى علاقات إحصائية غير كاملة. ضمن هذا الإطار، تتم ملاحظة الإغراق في التركيز على مسائل القياس الكمي بدل التركيز على المعاني النظرية للمتغيرات المختلفة التي يتم قياسها، وعلى التفكير في هذه المتغيرات وما ينبغي اختياره منها وحسب أية مقاييس.

الخلط بين المتغيرات كمحددات للمستوى النفسي الاجتماعي والمحددات الاجتماعية الضرورية. وبمجرد الكلام عن متغير اقتصادي مثلاً كمقدار الدخل أو متغير ثقافي كدرجة التعليم، يظن باحثون كثر أنهم يعالجون الموضوع على المستوى الاجتماعي ويبحثون في محدداته الفعلية. إن الخلط الذي يتم هنا هو بين المتغيرات كأدوات للزول بالمفاهيم إلى أرض الواقع والمفاهيم ذاتها.

### ج - عدم التمييز في مستويات التفسير الاحتمالي.

تحت هذا العنوان، يتحدد الإنحراف النظري والمنهجي في إقامة المواجهة والتعارض بين النفسي، النفسي الاجتماعي، الاجتماعي. ولا يقف التركيز على وجه واحد من أوجه الحقيقة المجتمعية عند حدود التمايز بل يتوصل إلى واقع من طبيعة تختلف.

هذا النوع من الدراسات يوصد الأبواب والقنوات والمنافذ أمام الانتقال من الفردي إلى الاجتماعي ومن النفسي الاجتماعي إلى الاجتماعي، ولا يترك أي حيزٍ للحديث عن التفاعل. بهذا المعنى يتم الكلام عن الأسباب النفسية للواقعة وأسبابها الاجتماعية أو النفسية الاجتماعية. وبهذا المعنى أيضاً يتم التعريف عن أستاذ علم النفس في الجامعة وأستاذ علم النفس الاجتماعي وأستاذ علم الاجتماع.

كذلك الأمر، لا يعي العديد من الباحثين أن المحددات على مستوى معين تكون ظواهر على مستوى آخر. فالبنية الفيزيولوجية والنفسانية قد تكون مُحَدَّدة على المستوى الفردي ولكنها مُحَدَّدة على مستوى الوسط المحلي وتفاعله معها، والشروط الاجتماعية المحلية قد تكون مُحَدَّدة على المستوى النفسي الاجتماعي ولكنها تكون مُحَدَّدة على المستوى الاجتماعي، والاشكال الاجتماعية تحدّد المستوى الاجتماعي ولكنها مُحَدَّدة بالروابط الضرورية وبالأساس الذي تركز عليه.

إن الباحث الذي يقف عند أي مستوى من هذه المستويات ويبحث في محدداته ويعتبرها المحددات الفعلية، الضرورية والمفسّرة، تبقى نظراته مجتزأة لا تحيط بكل تناقضات وغنى الواقع. في هذه الحالة، وحتى عندما يتم البحث في عوامل التحديد الاجتماعي على قاعدة التمييز بين الرئيسي والثانوي منها، تختفي فكرة التفاوت البنيوي في التحديد لتحل محلها علاقة استيعاب وإلغاء العامل الواحد للعوامل الأخرى.

## I - تمايز مستويات دراسة الواقع المجتمعي

### 1 - المستوى النفسي الفردي

تتم عند المستوى الفردي دراسة فرد معروف باسمه وشخصيته وتاريخه الخاص. أي حالة معينة تدرس من قبل الباحث أو المحلل أو المرشد. إن ما يدرس عند هذا المستوى لا يملك سمة الخارجية أي لا يملك وجوداً خارجياً بالنسبة للفرد لأننا سندرسه عبر أشخاص معينين. من ناحية أخرى، قد تدرس عالمة الفرد عند هذا المستوى، بمعنى تجريد الواقعة من المحتوى المحسوس والشخصيات المعروفة واعتبارها كظاهرة مجردة وكشخصية عامة أو نشاط نفسي عام، فنبحث في هذه الحالة عن مدى تماثل الفرد مع نموذج محدد سلفاً.

أما ما يمكن ملاحظته بالنسبة للتفسير فهو ارتكازه على المفاهيم النفسانية وعلى المحددات الشخصية. وإذا كان ميدان الدراسة أو مادتها لا يصلحان لتمييز مستوياتها فإن هذا النمط من التفسير يجعلنا نحدد المستوى النفسي الفردي على الوجه التالي:

«... لا تكفي الشروط الاجتماعية أو الإنتماء الاجتماعي للإحاطة بالواقعة المدروسة، ومهما كانت الأولوية الفعلية المعطاة للأطر الاجتماعية في تحديد أنماط السلوك المختلفة، نستطيع القول أن الشرط لا يعبر بالضرورة عن كنه ما يشترطه أي أن الاطار يمكن أن يكون القالب الذي يعطي شكلاً معيناً لعفوية معينة ولكنه ليس العفوية ذاتها...»<sup>(7)</sup>.

إن ما يحدد هذا المستوى هو هامش من عدم التوقع لا يمكن لأي تحليل عام أن يحيط به، أي وجود طبيعة

خاصة عند فرد معين أو طبيعة عامة عند الفرد بشكل عام، وكلتاها ترتكزان على أطر فيزيولوجية ونفسانية محددة.

تختص المقاربة النفسية الفردية إذن برسم الهامش التفسيري الخاص بالفرد أي المحددات الشخصية تفسر سلوكاً معيناً. ونحن عندما ندرس تعاطي المخدرات على سبيل المثال نركز على أحاسيس المدمن وشعوره بالإحباط والعجز وعدم الكفاية وعلى تكوينه النفسي الهش، كما نركز على الدفاعات النفسانية وكيفية استخدامها عبر نمط سلوكي معين. هذا النوع من المحددات موجود في الواقع الملموس ومن الضروري معرفته لفهم الواقعة المدروسة. ولكن، نحن لا نتكلم عند هذا المستوى عن أسباب نفسانية ذات طبيعة خاصة بالمقارنة مع أسباب أخرى اجتماعية أو نفسية اجتماعية. إن وعي التمايز في مستويات دراسة الواقع يجعلنا نفتش عن هذا الحيز الخاص بالفرد مع معرفتنا الأكيدة بأنه وإن كان مُحَدَّدًا عند هذا المستوى فهو سيشكل مظهرًا مُحَدَّدًا على مستويات أخرى، والعودة إلى الفردي بعد استكمال مختلف الأبعاد والمستويات ستكون في هذه الحالة عودة إلى كلية غنية بمحددات متنوعة. أما الجمود عنده، وتقديم محدداته على كونها المحددات الفعلية فيؤدي إلى أحد الأمور التالية أو إليها مجتمعة:

× تصبح الروابط والعلاقات الاجتماعية قائمة على ذاتيات تحركها الرغبات والميول والدوافع.

× يتم اختزال هذه الروابط إلى التصور الذي يمتلكه الفرد عنها.

× يترسخ الظن في إمكانية تغييرها بتغيير هذا التصور.

## 2 - المستوى النفسي الاجتماعي

تتم عند المستوى النفسي الاجتماعي دراسة أفراد معينين أو مجموعات معينة معروفة بأسماء أفرادها وشخصياتهم وتاريخهم الخاص أي حالات محددة تدرس من قبل المرشد النفسي أو الباحث. ولا تملك مادة الدراسة النفسية الاجتماعية سمة الخارجية ولا الانفصال عن التجسيدات الفردية. ولكن الجديد في الأمر هنا هو الربط بين شخصية الفرد وإمكانياته الذاتية من جهة والمجال الاجتماعي المحلي ومدى الفرص التي يتيحها لتحقيق رغباته من جهة أخرى.

وكما أشرنا في السابق، لا تشكل الجماعة مقياساً لتمييز النفسي الاجتماعي. ما يميزه بالفعل هو نمط من المقاربة ينظر إلى الواقعة كحقيقة فردية وجماعية، ولا يدرس الفرد والأفراد إلا على قاعدة روابطهم وتفاعلهم مع الجماعة. وهذا يعني أن السلوك يكون على الدوام سلوكاً محدداً بوضع جماعي. وبالرغم من التعبير المجتمعي عن السلوك عند الفرد، يبقى الفرد فرداً بسماته الفيزيولوجية والنفسية.

إن الخصائص النفسانية عند هذا المستوى كامنة بالتأكيد خلف جميع مظاهر السلوك، ولكن التفسيرات الذاتية وحدها غير كافية، والمتغيرات الاقتصادية والثقافية والسياسية والمهنية والدينية... الخ. تساهم مساهمة فعالة في تقديم التفسير الواقعي. يجب البحث إذن، إلى جانب الشروط النفسية الخاصة، عن الظروف الاجتماعية المباشرة والمحلية للفرد أو لمجموعة الأفراد اللذين يتعاطون المخدر.

- الفقر وافتقار الحد الأدنى الضروري للحياة اللائقة .

- الغنى الزائد والشعور بالفراغ .

- الأسرة المفككة والخلافات العائلية .

- التربية السيئة .

- الصحة السيئة .

- عدم التكيف مع العمل .

- عدم تحقيق الاكتفاء الجنسي . . . الخ .

كل هذه النقاط يمكن أن تشكل أسباباً لتعاطي المخدرات، بالإضافة إلى التكوين النفسي الهش وغير المستقر. كل سبب يمكن أن يكون هو السبب حسب الحالة المدروسة وحسب الوسط الاجتماعي المحلي المدروس. بهذا المعنى أيضاً نقول أن التغير عند هذا المستوى إحصائياً وليس ضرورياً.

وبهذا المعنى أيضاً يطلق تعبير المتغيرات على المحددات النفسية الاجتماعية فيكون المتغير الاقتصادي هو المحدد في حالة معينة بينما يحدد المتغير الثقافي حالة أخرى والمتغير المهني حالة ثالثة. كذلك الأمر، قد يجتمع أكثر من متغير واحد لتقديم التفسير المطلوب. تتنوع المحددات عند هذا المستوى إذن بتنوع الملموس وتتعدد بتعدد الأوضاع التي يمكن أن نستقيها منه.

إن وظيفة المقاربة النفسية الاجتماعية تفترض تخطي المواجهة الوهمية التي يقيمها البعض بين الذاتي والموضوعي. وليس ممكناً للعلم الذي يطمح إلى الاحاطة الشاملة بالإنسان اختزال المعرفة به إلى وصف الروابط الموضوعية لأن ممارسة المعاني تشكل جزءاً أساسياً من المعنى الكلي للممارسة. كما يؤدي الجمود عند هذا المستوى إلى دراسة الجماعات معزولة عن المجتمع الكلي فتحل أزمات الزمر النفسية محل الروابط الموضوعية بين مختلف القوى الاجتماعية.

### 3 - المستوى الاجتماعي .

عندما نقول تعاطي المخدرات على المستوى الاجتماعي، نعني أن الواقعة انتقلت من حالات محدودة منعزلة عن بعضها البعض إلى قواعد عامة للسلوك والإحساس والشعور والتصرف تضغط باتجاه الانخراط في المجموعة المتعاطية: شبكة توزيع متكاملة، أمكنة تعاطي، تجمعات تعاطي، علاقات تعاطي، طقوس تعاطي . . . إلخ .

تدرس المادة هنا بغض النظر عن فرد معروف وعن شخصيات معروفة. وكثيراً ما يطلب من الذين شملتهم استمارة البحث ألا يذكروا أسماءهم الخاصة. فالعودة هنا ليست باتجاه أفراد متميزين وإنما هي عودة إلى المادة الأساسية للمجتمع .

كيف يتحدد التفسير عند هذا المستوى؟

« . . . الواقع الأساسي والدائم هو أن الوسط الذي يعيش فيه الإنسان ليس وسطاً طبيعياً naturel . إنه وسط

«إصطناعي» أوجده عمل الجنس البشري خلال آلاف السنين، وعلى الأخص خلال المئة والخمسين سنة الماضية. وهكذا فإن المحددات البيولوجية كالإنجاب واستمرار النوع، لا تتجسد إلا من خلال الأشكال الاجتماعية التي أصبحت على امتداد التاريخ مضاعفة التحديد *Surdéterminantes* . . . . . وحين قلنا أن هذه المحددات هي اجتماعية أي أنها تنتج عن التنظيم الاجتماعي للمجتمعات الانسانية، كأطر مفروضة على البشر، كنا نقول ما هو جوهري، ومع ذلك لم نعرض سوى مستوى محصور، هو مستوى الوقائع الاجتماعية. . . . .»<sup>(8)</sup>.

بمعنى آخر، لا نستطيع القول أن الفقر والحرمان أو الازدحام في السكن هي أسباب تعاطي المخدرات على المستوى الاجتماعي، وينبغي للتحليل أن يستمر حتى يصل إلى التركيب الاجتماعي كأن نقدم التفسير على الوجه التالي:

- مجتمع قائم على الملكية الخاصة حيث تمجد القيم الاجتماعية الرئيسية النجاح الفردي وحيث يقاس هذا النجاح بمقدار ما يتم تجميعه من ثروات .

- أبواب تحقيق هذا الهدف موصدة كلياً أمام فئات اجتماعية واسعة. من هنا التناقض والصراع الذي يؤدي بأفراد ينتمون لفئات اجتماعية معينة إلى السلوك الانسحابي والادمان على المخدرات .

لقد بدأ يتضح ما ذكرناه في السابق عن التفسير الاحتمالي للوقائع المجتمعية ككليات غنية بمحددات نفسية فردية ونفسية اجتماعية واجتماعية. كما بدأنا نتلمس كيفية التوصل إلى محددات خاصة بنمط من المقاربة دون غيره. يبقى أن نشير إلى الانعكاسات السلبية لجمود الدراسة عند مستوى معين:

إن اقتصار تفسير الواقعة على مستواها النفسي الفردي يلغي الوسط الاجتماعي ويفترض الشخصية وكأنها تسبح في الفراغ.

أما اقتصار تفسير الواقعة على مستواها النفسي الاجتماعي فلا يتوصل سوى لتفسيرات محلية جزئية يرتبط كل تفسير منها بالحالة التي تدرس.

لماذا نقول أن التفسير المحلي النفسي الاجتماعي تفسير ناقص؟ لأن المجتمع ليس مجموع الفئات والأوساط الاجتماعية بمعنى وصفها مع بعضها البعض أو بمعنى تجميعها، فالمجتمع هو تفاعل الأوساط المحلية فيما بينها ومع الشروط البيئية والاجتماعية العامة، وكل ذلك ضمن مسار تاريخي محدد. لهذا السبب، ولكي تكون النظرة للوقائع المجتمعية نظرة غنية، لا بد من التفسير الاجتماعي. ولكننا عندما نشدد على ضرورة ذلك لا نعي اقتصار التفسير المجتمعي على المستوى الاجتماعي الذي يبقى تفسيراً ناقصاً لأنه يتجاوز الواقع الملموس بتجريده وتنظيره.

## II - تفاعل مستويات دراسة المجتمعي

يمكن أن يؤدي التمييز الذي مارسناه إلى منزلق توهم المجتمعي وكأنه واقع مجزأ مقسّم، بينما الحقيقة أن الحياة الاجتماعية كلية بمعنى عدم إمكانية دراسة مجموعة ما إلا بانخراطها واندراجها ضمن المجتمع الكلي. وهكذا،

بالرغم من تنوع المواضيع الاجتماعية ينبغي عدم إهمال وحدة المجتمعي . وإذا كانت الأولوية من وجهة نظر شمولية لا بد وأن تعطى للمجتمعات الكلية، فإنه من وجهة نظر ميتودولوجية تبرز أولوية الأنماط المجهريّة الجزئية المترددة في المحسوس والضرورية جداً لفهم الشمولي العام.

إن وعي التمايز في مستويات الدراسة يجعلنا نفهم الواقعة وكأنها تركيب Synthèse لمحددات متنوعة، كما يجعلنا نفهم أفكاراً من نوع: كل واقعة هي حصيلة كل المحددات وأن الملموس يشتمل كل المحددات لأنه يوحدها وأن الظاهرة المجتمعية هي حصيلة مضمرة لتقاطع كل المحددات في الملموس.

ما هو معنى هذا الكلام؟ معناه أن «... المحددات المجردة تؤدي إلى إعادة توليد الملموس عن طريق الفكر... أما المنهج الذي يقوم على الارتقاء من المجرّد إلى الملموس فليس بالنسبة للفكر، سوى طريقة إحاطة بالملموس وإعادة توليده على شكل ملموس مفكر Concret pensé»<sup>(9)</sup>.

إن كلامنا عن تمايز المستويات لم يكن إذن أكثر من عملية تفكيك ذهني لوحدة الكل. لذا نطرح السؤال حول طبيعة العلاقة بين المحددات التي يؤدي إليها هذا التفكيك. هل هي علاقة تماثل تتساوى فيها المحددات ضمن وحدة تعبيرية؟

تبرز هنا فكرة الروابط الضرورية rapports nécessaires كأساس للمحددات المجتمعية. إن تحديد هذه الروابط يختلف باختلاف المدارس والاتجاهات النظرية والفكرية. كما تبدو مستويات التحديد كلها محدده بالروابط الضرورية التي لا يمكن عزلها لتعين موقعها في الكل الاجتماعي الا بتحليل نظري، فوجودها ضمن الكل ليس مستقلاً ولا قائماً بذاته.

كذلك الأمر، ليست العلاقة بين الوقائع المجتمعية والروابط الضرورية علاقة مباشرة وميكانيكية. إنها علاقة تتم عبر محددات عديدة وعلى مستويات متمايزة. بهذا المعنى، تخترق الروابط الضرورية كافة مستويات الواقع المجتمعي وتوجه الرؤية باتجاهات محدّدة معينة دون غيرها، إن على المستوى النفسي الفردي أو النفسي الاجتماعي أو الاجتماعي.

«... إن الوصف والتفسير يشكلان ثنائية جدلية، ومن المستحيل مطلقاً أن نصف بصورة حيادية. ففي الواقع، ما هو ملموس متنوع إلى درجة كبيرة. وعندما يُراد بناؤه، نكون مجبرين على القيام بخيارات. نختار ما هو مهم أي ضمناً ما نظن أنه محدد. نلتزم إذن بنظرية ضمنية عندما نمارس تجريباً ما...»<sup>(10)</sup>.

ضمن هذا الإطار، يبرز منهجان في المعرفة لا يأخذان بفكرة تفاعل مستويات دراسة الواقع المجتمعي.

1- ينطلق المنهج الأول من عدم إمكانية تطبيق المفاهيم المنتجة في المجتمعات التي شكلت نموذجاً للعلوم الاجتماعية أي مجتمعات الصناعة والانتاج. فهذه المفاهيم، برأيه، لا يمكن أن تكون معبرة عن بني عقلية لم يحددها الاقتصاد. وفي مجال دعوته إلى بناء إطار نظري مختلف، يتوجه من الخاص باتجاه العام بهدف صياغة نظرية عامة متكيفة مع وقائع المجتمع المحلي.



2- ينظر المنهج الآخر إلى العلاقة بين الروابط الضرورية ومختلف الوقائع المجتمعية وكأنها علاقة ميكانيكية جامدة ومباشرة، فلا يرى من مختلف أنواع المحددات ومن تعدد المستويات سوى الروابط الضرورية، ويصبح همه التفتيش في الواقع عن إشارات تؤكد وجود الروابط الضرورية دون أن يعني ذلك بالضرورة التوصل إلى كيفية تحديدها للوقائع المدروسة. ينطلق هذا المنهج إذن من العام إلى الخاص ويحاول أن يطبق هذا العام على الواقع العيني.

وبالرغم من اختلافهما الشكلي والظاهري، يعاني هذان المنهجان في انحرافين مشتركين وأساسيين:

أ- عندما تكون المقارنة موضوعاً للمعرفة فهي تسمح بتطوير الفهم وإغنائه. أما عندما تصبح المقارنة أساساً للرؤية وقاعدة للمنهج فيمكن أن تشكل حاجزاً معرفياً يحجب الواقع ويمنع الدراسة والفهم.

إن ما يعاني منه المنهجان السابقان الاستقرائي inductif والإستنباطي déductif هو وجود النموذج النظري «الغربي» نفسه الذي يتم على أساسه قياس قرب الواقع المحلي منه أو بعده عنه.

ولا يقتصر هذا النوع من المقارنة الذي يشل المعرفة ويمنعها على قضية واحدة هي المفاهيم «الغربية» ومدى ملاءمتها. لقد غدت المقارنة منهجاً يمنع الفهم في مجالات عديدة. فالإكتفاء بالقول مثلاً أن محددات العالم الاجتماعي ليست كمحددات العالم الطبيعي (يتم القياس هنا على نموذج العلوم الطبيعية)، وترداد هذا القول آلاف المرات لا يؤدي بالضرورة إلى دراسة محددات العامل الاجتماعي وإبراز طبيعتها المميزة. وكذلك الأمر بالنسبة للقوانين والتجربة... الخ.

لقد تحول النموذج النظري عند هذين المنهجين من أدوات عمل معرفية إلى «شيء» (fétiche)، وأصبحت إدانته أو تقليده الأوسمة هي الهدف الرئيسي الواعي أو اللاواعي.

ب- من ناحية أخرى، يعاني المنهجان المشار إليهما من سوء فهم واضح لفكرة إعادة إنتاج المفهوم. ما الذي تعنيه هذا الفكرة؟

في الحقيقة، كل مفهوم بدراسته يعاد إنتاجه، والمفاهيم ليست نهائية أو مطلقة، بل هي تتحرك ضمن عملية معرفية تاريخية يتم خلالها تغيير بعض المفاهيم وإغناء البعض الآخر.

قد نعطي المفهوم محتوى جديداً، قد نغيره أو نغنيه، وإلغاء المهم أن يكون هذا التغيير أو هذا الإغناء أو هذا المحتوى الجديد نتيجة دراسة فعلية وليس الاكتفاء بالقول أنه مفهوم غربي غير صالح، فنكون في هذه الحالة غير عارفين بالمفهوم وغير دارسين للواقع الذي نتوجد ضمنه، فنقع إما في الفراغ النظري وإما في نوع من الممارسة السياسية التجريبية اليومية يتم الخلط بينها وبين الممارسة السياسية النظرية.

كيف ينعكس عدم وضوح هذه الفكرة؟

يبدو المنهج الأول عندما يشدد على عدم صلاحية العام الذي تم إنتاجه ضمن النمط الرأسمالي الغربي وكأنه

يقع في منزلق شرق - غرب، مفاهيم شرقية - مفاهيم غربية، ويتبعد كل البعد عن الفرضية التي تدعو للنزول بالمفهوم إلى أرض الواقع وإعادة إنتاجه نظرياً.

إن أقصى ما يمكن أن يصل إليه هو اللجوء للجواهر وتفسير الظواهر المجتمعية بخصوصية مغروسة في ذات الشعب وبمجموع من الخصائص الداخلة فيه، بينما نعرف نحن أن جذور المفاهيم ليست في الذات أو في الانطباع الذاتي أو الشعور. وعندما نقول أن المفاهيم هي أفكار نعني أن جذورها موجودة في الممارسة الاجتماعية التي يمكن قياسها.

لقد تم اختزال المعرفة هنا إلى القول بأن العام المنتج في «الغرب» غير صالح، أما ما هو الذي يصلح، وما هي المفاهيم التي تسمح بدراسة الواقع المحلي فلا نسمع إجابة واضحة، أو نسمع إجابة تشير إلى مفاهيم لا تصلح بالتأكيد لدراسة مجتمعنا الحالي بقدر ما هي صالحة للإحاطة بمجتمع معين يندرج ضمن مشروع سياسي تغييري جذري.

أما بالنسبة للمنهج الآخر فقد أنتج العام وأنجزت عملية الإنتاج وأصبح جاهزاً للتطبيق، كما اتخذت المفاهيم شكلها النهائي وأصبحت منتهية وحاضرة، والعودة إلى العام بعد الدراسة تكون عودة شكلية للتأكيد ليس أكثر.

إن الكلام عن تمايز وتفاعل مستويات دراسة الواقع المجتمعي يحاول أن يطرح العلاقة بين العام والخاص على أرضية مختلفة تماماً. والقضية كما هي مطروحة عندنا حتى الوقت الحاضر تحول هذه العلاقة إلى مجرد لعبة للألفاظ: من العام إلى الخاص ثم إلى العام من جديد، أو من الخاص إلى العام، أو الخاص في العام والعام في الخاص... الخ.

ليس المهم بـمَ نبدأ، من العام أو من الخاص، لأن وعي تمايز مستويات دراسة الواقع المجتمعي وتفاعلها يحل إشكالية هذه العلاقة. فاللموس على المستوى النظري والمنهجي هو اللـموس المفكّر Concret pensé، وبهذا المعنى يكون مشتملاً على كل المحددات الخاصة والعامة مع التفاوت البنوي في التحديد.

لقد اختفت مادة الدراسة إذن ولم يعد الموضوع أو الميدان مقياساً لتمييز المستوى الذي يقع البحث عنده. كما أصبحت الإحاطة بظاهرة معينة تتطلب معرفة كل المحددات التي تتقاطع عندها.

كذلك الأمر، إن دراستنا للواقعة على مستوى معين وفي وعينا باقي المحددات ستكون بالتأكيد دراسة أغنى وأعمق لأن الموضوع والميدان يغدوان في هذه الحالة عملية تركيب ونتيجة أكثر منهما نقطة انطلاق بالرغم من كونها نقطة الانطلاق الحقيقية أي نقطة انطلاق الحدس والتصور.

## الحواشي

- (1) Saussure, cité in, le métier de sociologue - Mouton — Bordas P. (59)
- (2) Marx - Introduction générale à la critique de l'économie politique, Gallimard P. 255.
- (3) Weber - Essais sur la théorie de la science, plon 1965 p. 146.
- (4) Bourdieu - Le métier de sociologue op. cité p. 11
- (5) دانيال برتو - المنهجية في العلوم الاجتماعية - دراسة مترجمة - مجلة الفكر العربي عدد (6) ص 15.
- (6) الموسوعة الفلسفية الصادرة عن معهد الإنماء العربي ص 358 (هيئة التحرير).
- (7) Duchac - sociologie et psychologie P. U.F. p. 51
- (8) دانيال برتو - المرجع المذكور ص (21).
- (9) Marx - op. cité p. 255